



الاتحاد الاوروبي
فريق تقييم الانتخابات
المؤتمر الوطني العام، ليبيا 2012



البيان الاولي
انتخابات تاريخية تضع الاساس للتنمية الديمقراطية في ليبيا

طرابلس، 09 يوليو 2012

بناء على دعوة من الحكومة الليبية لتقييم الانتخابات العامة الوطنية في 7 يوليو 2012، تم تأسيس فريق الاتحاد الاوروبي لتقييم الانتخابات (EU EAT) في ليبيا يوم 8 يونيو عام 2012. رئيس فريق الاتحاد الاوروبي لتقييم الانتخابات هو السيد اليكساندر غراف لاميزدورف، و هو عضو في البرلمان الأوروبي. تم نشر مجموعة مكونة من 21 خبير انتخابات من 19 دولة من الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي، لتقييم العملية الانتخابية وفقا للمعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية وقوانين ليبيا، حسب منهجية الاتحاد الأوروبي و "إعلان مبادئ المراقبين الدوليين" الذي اعتمد تحت رعاية الأمم المتحدة في أكتوبر 2005. وقد قيم فريقنا الإفتتاح والتصويت والاختتام، وبداية عملية الفرز.

سوف يبقى فريق الاتحاد الاوروبي لتقييم الانتخابات في البلاد لتقييم التطورات ما بعد الانتخابات. و في غضون شهرين من انتهاء العملية، سوف يصدر تقرير نهائي متاح للعمامة، و هو يقدم تقييم الفريق المفصل للانتخابات، بما في ذلك التوصيات من أجل إدخال تحسينات على الانتخابات المستقبلية. فريق الاتحاد الاوروبي لتقييم الانتخابات مستقل في النتائج و الاستنتاجات التي يصل اليها.

اكتشافات اولية

موجز تنفيذي

- تحملت ليبيا 42 سنة من حكم دكتاتوري حرم كل انواع النشاط السياسي. الاعلان الدستوري في يوم 03 اغسطس 2011 فوض المجلس الوطني الانتقالي لتنظيم انتخابات عامة يوم 19 يونيو، و التي تم تأجيلها فيما بعد الى يوم 7 يوليو 2012.
- تم تسجيل ما مجمله 501،2 مرشحاً فردياً و 206،1 مرشحاً في قوائم الكيانات السياسية. من ضمنهم 85 مرشحة فردية و 540 مرشحة في القوائم من النساء.
- كان هناك عدد من الاحداث العنيفة التي حدثت قبل و خلال يوم الانتخاب، و شملت هجمات على مقرات انتخابية و إتلاف مواد انتخابية حساسة مثل اوراق الاقتراع، و كان الهدف منها تعطيل الانتخابات في منطقة بنغازي، طبرق، و اجدابيا والتي اظهرت كفاءتها و تصميمها بالتعامل السريع مع هذه التحديات الامنية، و تمكنت من ضمان عمل مراكز الاقتراع في المناطق المتأثرة.
- في خطوة نحو تهدئة التوترات حول مطالبة بالفيدرالية في برقة، غير المجلس الوطني الانتقالي إجراءات تعيين لجنة صياغة الدستور قبل يومين فقط من الانتخابات. فبدلاً من تعيينها من قبل المجلس الوطني العام، سيتم انتخاب اللجنة مباشرة من قبل الناخبين الليبيين. قد يؤدي هذا الإجراء الجديد الذي يتطلب القيام بجولة جديدة من الانتخابات الى تأخير اعتماد الدستور المقبل.
- الإطار القانوني بشكل عام يساعد على ادارة إنتخابات ديمقراطية، مع أنه يشمل فقط الأحكام الأساسية. لكن تم إدخال العديد من القوانين المخصصة لمعالجة الثغرات الموجودة وتوضيح النقاط الغامضة المختلفة. نتج عن هذا تشتت كبير في الاطار الانتخابي كما اخل باليقين القانوني.

- قامت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بإدارة الانتخابات بطريقة مهنية و حازمة، بهدف ضمان حق التصويت لأكثر من 2800000 ناخب مسجل. المفوضية الوطنية العليا للانتخابات اظهرت الثقة و قدراً كبيراً من الانفتاح في سلوكها خلال الاستعدادات للانتخابات. فريق الاتحاد الاوروبي لتقييم الانتخابات قيم اداء ادارة الانتخابات على المستوى المحلي بأنها فعالة، جاهزة، و منظمة.
- تسجيل الناخبين الذي جرى في مايو في جميع المناطق الثلاثة عشر تمكن من جمع 78 بالمائة في المتوسط من اجمالي الناخبين المؤهلين المقدر بحوالي 3.5 مليون ناخب. تم توفير مراكز تسجيل خاصة للناخبين في ستة مناطق، بالدرجة الاولى للناخبين من منطقة تاورغاء. تم التجهيز للانتخاب من خارج البلاد في ستة بلدان ابتداء من 3 الى 7 يوليو. البلدان التي تقيم بها جالية كبيرة من الليبيين، مثل تونس و مصر، لم توفر فيها هذه القدرة على الانتخاب.
- لوائح الحملة الانتخابية كانت متماشية مع المعايير الدولية. بدأت الحملة رسمياً في يوم 18 يونيو و انتهت في يوم 5 يوليو عند منتصف الليل. البيئة العامة في الفترة التي سبقت يوم الانتخاب تمثلت في حملة انتخابية هادئة و خالية من الاحداث، و غياب خطاب المواجهة بين المتنافسين.
- الحق في التعبير كان محترماً بشكل عام. وسائل الاعلام كانت ناشطة في تشجيع الناخبين على المشاركة في الاقتراع و الاعلام باجراءات التصويت. وسائل اعلام الدولة على العموم التزمت بالإطار القانوني، و لكن دورها في تزويد الناخبين بالمعلومات الكافية لإتخاذ اختيار مستنير كان ناقصاً جزئياً حيث أن تغطيتهم التحريرية كانت محدودة، و لم يقم سوى عدد صغير من المتنافسين باستخدام وسائل الاعلام الحكومية لمخاطبة الناخبين.
- المواعيد النهائية المستعجلة التي حددت للنظر في شكاوى الانتخابات تثير الشكوك بشأن مدى توفر احترام كاف لمبادئ المحاكمة العادلة و الضمان الفعال لحماية حقوق التصويت. مع ذلك فإن المحاكم حتى الآن اولت الاعتبار الواجب لهذه الشكاوى والطعون، و فصلت فيها بشكل غير متحيز، وإن كان هذا لا يتم دائماً بطريقة منهجية.
- مع أن القانون يوفر اساساً سليماً لمشاركة المرأة في العملية الانتخابية، إلا أن عوامل اجتماعية، دينية، اقتصادية، و ثقافية تنقص من قدرة المرأة على التسابق كمرشحة على قدم المساواة مع الرجل.
- ساد يوم الانتخاب مناخ احتفالي، و بشكل عام قام فريق الاتحاد الاوروبي لتقييم الانتخابات بتقييم عملية الانتخاب على انها "جيدة جداً" أو "جيدة" في جميع محطات الاقتراع المائة و الثلاثة و العشرين التي تمت زيارتها. تم تقييم اجراءات محطات الاقتراع على انها تطبق بشكل متساوي، و أن العاملين في الاقتراع حريصون على تقديم اداء جيد.

السياق السياسي

بعد خروجها للتو من حكم قمعي طويل، تمر ليبيا بتحول سياسي. الاعلان الدستوري في يوم 03 اغسطس 2011 فوض المجلس الوطني الانتقالي لتنظيم انتخابات عامة يوم 19 يونيو، و التي تم تأجيلها فيما بعد الى يوم 7 يوليو 2012.

من ضمن 142 كيان سياسي مسجل، 125 منها تنافست على مقاعد المؤتمر الوطني العام البالغ عددها 200 مقعد، جنباً الى جنب مع 2501 مرشحاً مستقلاً. ستقوم الجمعية التشريعية المؤقتة المنتخبة حديثاً بتعيين رئيس للوزراء والذي بدوره سيرشح أعضاء مجلس وزرائه، شريطة أن يكون يحصل كل منهم على الثقة من المؤتمر الوطني العام قبل القيام بواجباتهم. وكان من المفترض أيضاً أن يقوم المؤتمر الوطني العام بتعيين لجنة صياغة الدستور، لكن المجلس الوطني الانتقالي قام بتعديل هذا الاجراء قبل يومين من الانتخابات نفسها. فبدلاً من تعيينها من قبل المجلس الوطني الانتقالي سيتم انتخاب اللجنة مباشرة من قبل الناخبين الليبيين. هذا التغيير الذي اجري في اللحظة الأخيرة كان خطوة نحو تهدئة التوترات حول المطالب الفيدرالية التي أدت إلى العنف في برقة. هذا الاجراء الجديد الذي ينطوي على عقد جولة جديدة من الانتخابات يمكن أن يؤخر اعتماد الدستور المقبل. في حين انه من الممكن ان يكون قد سبب ارتباكاً، إلا أن هذا التغيير لم يكن له أي تأثير على الانتخابات.

على الرغم من احتدام المنافسة خلال الحملة الانتخابية إلا أن الوضع العام في الفترة التي سبقت يوم الانتخاب كان متمثلاً في حملة انتخابية خالية من الاحداث، و الخلو من خطاب المواجهة بين المتنافسين. المواضيع الاساسية في كفة الميزان بين المتنافسين في الانتخابات كانت دور الدين في الدولة، دور المرشحين في الثورة، و التمثيل الجغرافي في المؤتمر الوطني العام القادم. ساد الاسبوع الاخير من الحملة الانتخابية مطالبات حول التوزيع غير المتساوي للمقاعد و حول النزاع المسلح في الكفرة.

الاطار القانوني

بصفة عامة فإن اطار الدستوري و القانوني، مع انه يضم الاحكام الاساسية فقط، متماشي مع المعايير و افضل الممارسات الدولية، و بالتالي يوفر اساساً كافياً لإجراء انتخابات ديمقراطية. قامت ليبيا بالمصادقة على العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) الذي يعد المصدر الرئيسي للحقوق القانونية الدولية فيما يتعلق بالانتخابات، فضلا عن غيرها من الادوات القانونية الدولية والإقليمية

القوانين العديدة المخصصة التي ادخلتها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات حاولت أن تكمل الاحكام غير المحددة و توضيح النقاط الغامضة المختلفة التي وردت في التشريعات الانتخابية بشكل كافي. و لكن اعتماد هذا العدد الكبير من القوانين حتى قبل بضعة ايام من عملية الاقتراع نتج عنه مستوى عالي من التشتت في الاطار الانتخابي، و قوض اليقين القانوني. و علاوة على ذلك اعطى هذا سلطة تشريعية واسعة لهيئة إدارية مما اعطاها في واقع الامر صفة شبه قضائية.

لغرض ادارة الانتخابات قسمت البلاد الى 13 منطقة و الى 73 دائرة انتخابية. ينص قانون الانتخابات على أن ترسيم الدوائر الانتخابية وضع على اساس عدد السكان و معايير جغرافية. و لكن بدا أن هناك بعض النقص في شفافية الطريقة التي تم بها رسم الوحدات الانتخابية. اعتماد النظام الانتخابي الموازي، و الذي كان صعب الفهم سواء على المرشحين أو الناخبين، زاد من تعقيد هذه الانتخابات التي تعد ضمن الجيل الاول من الانتخابات في البلاد.

إدارة الانتخابات

قامت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بتنظيم انتخابات المؤتمر الوطني العام في 5 اشهر، و تم تفعيل هيئاتها الفرعية قبل يوم الانتخاب بثلاثة اشهر. المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تصرفت، حتى الآن، بحياد، بحزم، و بطريقة مهنية. و اثبتت كفاءتها في التخطيط للمراحل الرئيسية من العملية الانتخابية و انعكس هذا على ادائها و استعداداتها التنظيمية.

الجدول الزمني للانتخابات و الذي صمم بطريقة جيدة، إضافة الى قرار تأجيل الانتخابات الى 7 يوليو، ضمنا إتمام التوزيع اللوجستي و الفني للمواد الانتخابية على مراكز المناطق الانتخابية في وقت مبكر قبل الاقتراع. بطاقات الاقتراع، و التي كانت معقدة بشكل خاص بسبب النظام الانتخابي المتبع و بسبب الجمع بين نظام الترشيح الفردي و بين نظام القوائم، تمت ادارة انتاجها بمهنية و كفاءة. و لكن على الرغم من مجهودات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لتحقيق درجة ملائمة من الشفافية من خلال الترويج لبرامج توعية شعبية واضحة و سياسة علاقات واضحة كذلك، إلا أن بعض الإجراءات الرئيسية لبناء الثقة مثل اجتماعات اصحاب المصلحة و مثل توفير بيئة أكثر شمولية لإدارة الانتخابات لم تكن على المستوى المطلوب.

في الاجمال كان هناك 1453 مركز اقتراع يعمل يوم الاقتراع في ليبيا، بما فيها محطات اقتراع مخصصة للناخبين في 5 مناطق، بالإضافة الى امكانية التصويت من خارج البلاد في 6 بلدان. سمح بدخول المراقبين المحليين و وكلاء كل من المرشحين الافراد و الكيانات لمراقبة عملية الاقتراع و اجراءات الفرز.

لم تؤثر احداث العنف المتفرقة في المنطقة الشرقية، قبل و خلال يوم الانتخاب، في عزم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات على تشغيل محطات الاقتراع و لا في اصرار الناخبين على ممارسة حقهم في المشاركة بحرية في عملية الاقتراع.

تسجيل الناخبين

قامت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بعمل ناجح لتسجيل الناخبين في شهر مايو، حيث جمعت 2800000 ناخباً من اجمالي المواطنين المؤهلين للتصويت و الذين يقدر عددهم بحوالي 3.5 مليون مواطن. كان الاقبال على التسجيل مرتفعاً، بمتوسط 78 بالمائة في جميع المناطق الثلاثة عشر. عموماً كانت المتطلبات الوثائقية للتثبت من المواطنة كافية، و يبدو أن هناك ثقة واسعة النطاق في نزاهة سجل الناخبين. و لكن تم اجراء بعض التصحيحات في منطقة الكفرة (انظر الى الشكاوي و الطعون).

التربية المدنية للناخبين

كلفت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بإجراء حملة شاملة للتربية المدنية، خصوصاً بالنظر للنظام الانتخابي المعقد في ليبيا. عموماً تلقى الناخبين والمرشحين معلومات غير كافية عن الإطار الانتخابي. من المهم أيضاً أن يؤخذ في الاعتبار أن المعلومات المتعلقة

بإجراءات الاقتراع تم نشرها قبل يوم الانتخاب. كانت منظمات المجتمع المدني أيضاً نشطة في تقديم التريبة المدنية و معلومات الناخبين قبل الانتخابات.

تسجيل المرشحين

الشروط القانونية للترشح في الانتخابات موضوعية ومعقولة وفقاً للمعايير الدولية. فترة التسجيل للمرشحين، و التي اعلن عنها قبل 48 ساعة من افتتاحها، لم تترك وقتاً كافياً للكيانات والمرشحين لإعداد جميع الوثائق المطلوبة. و أعلن عنها بطريقة لا تسمح بإبلاغ الجهات المعنية بشكل فعال. بصورة عامة، كان الاتصال بين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات و الجهات المعنية تنقصه الفعالية.

تسجيل القوائم والمرشحين المستقلين افتتح في البداية من 1 إلى 8 مايو. و تم تمديد الموعد النهائي في وقت لاحق إلى 15 مايو، و ذلك من أجل تلبية مطالب الكيانات السياسية بفترة أطول لتسجيل. للترشح للانتخابات كان على المترشحين أن يستوفوا معايير النزاهة و الوطنية المصادق عليها من قبل الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة و الوطنية. كان الهدف من لجنة التدقيق هذه هو منع اعضاء النظام السابق من الترشح للانتخابات. و تم ضمان استقلال و نزاهة هذه اللجنة من خلال حق الاستئناف أمام القضاء. وكانت المعايير التي استخدمتها اللجنة موضوعية ومعقولة، و بدأ عملها عموماً فعالاً و شفافاً. في نهاية عملية التدقيق تم استبعاد ما مجموعه 163 مرشحاً في حين قبلت المحاكم الابتدائية التماسات قدمها 53 مرشح للإستئناف ضد القرارات الصادرة عن الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة و الوطنية.

تم تسجيل ما مجموعه 2501 مرشح فردي و 1206 مرشح في قوائم الكيانات السياسية. وكان من بينهم 85 من المترشحات الأفراد و 540 من مرشحات القوائم من النساء. ارتفاع تمثيل المرأة في قوائم المرشحين هو نتيجة للإلزام القانوني بتناوب الرجال والنساء أفقياً و رأسياً على القوائم. و لكن العدد القليل جداً من النساء اللواتي ترشحن كمرشحات مستقلات يعكس المشاركة المحدودة للمرأة في المجال السياسي عندما لا تحدد حصص معينة لها.

من حيث عدد الترشيحات المقدمة، كانت هناك اربعة احزاب اعتبرت انها الجهات المتسابقة الرئيسية. تحالف القوى الوطنية الذي ينتمي اليه محمود جبريل الرئيس السابق للمجلس التنفيذي التابع للمجلس الوطني الانتقالي، حزب العدالة و البناء، و هو الفرع السياسي للإخوان المسلمين، حزب الوطن، و هو أيضاً مؤسس على ايدولوجية اسلامية، و اخيراً حزب الجبهة الوطنية، و هو اقدم حزب مناهض للقذافي و لكنه يعوقه الغياب عن البلاد لمدة 30 سنة.

الحملة الانتخابية

لوائح الحملة عموماً متماشية مع المعايير الدولية. بدأت الحملة رسمياً في 18 يونيو وانتهت في 5 يوليو عند منتصف الليل للإمتثال للحظر على الحملات الانتخابية خلال الاربعة و العشرين ساعة السابقة ليوم الاقتراع.

كانت الحملة عموماً معتدلة باستثناء مدينة بنغازي، وظلت هادئة نسبياً. في 13 مايو قتل الدكتور خالد سعد أب صلاح، وهو مرشح كان في طريق عودته من مركز تسجيل اوباري، بالرصاص على يد عناصر مجهولة. في 1 يوليو احتشدت مظاهرة خارج مقر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في بنغازي و في النهاية دخل المتظاهرون الى المقر و قاموا بتخريب جزء من المبنى. قام حشد يقدر بحوالي مائتي الى ثلاثمائة شخص بحرق و تائق و أجهزة كمبيوتر. الاحتجاجات على الزيادة المزعومة في تمثيل طرابلس في المؤتمر الوطني العام القادم اشعلت المزيد من عدم الاستقرار في برقة. و شهد الأسبوع الأخير من الحملة أيضاً احتجاجات مماثلة في إجدابيا إلى جانب بعض حوادث تخريب و تمزيق لافتات انتخابية.

البيئة الإعلامية

احد اكثر التطورات ايجابية في ليبيا منذ الثورة كان هو التحسنات الكبيرة في مجال حرية الصحافة و التعددية التي وفرتها هذه الحرية. تم احترام حرية التعبير عموماً خلال الحملة الانتخابية. وكانت وسائل اعلام الدولة و كذلك شركات البث الخاصة كانت تعمل بشكل ايجابي على تشجيع مشاركة الناخبين في مراكز الاقتراع و إجراءات التصويت. و لكن كان جمهور الناخبين سيستفيد من حملة تثقيفية أكثر منهجية و عميقاً حول المشاركة المدنية و السياسية.

التزمت وسائل الاعلام الحكومية بالإطار القانوني للحملة الانتخابية في وسائل الإعلام و الذي يتطلب تكافؤ الفرص لجميع المتسابقين، و توفير الفرصة للمتنافسين بشكل متساوي لإيصال رسائلهم إلى الناخبين بدون مقابل مادي. و لكن تم اعتماد الإجراءات المتعلقة بتخصيص وقت و فسحة البث المجاني في وقت متأخر، بحيث لم يتمكن سوى عدد قليل من المتنافسين من استغلال هذه الفرصة لمخاطبة الناخبين من خلال وسائل الاعلام الرسمية. وبالتالي نقص دورها في توفير المعلومات الكافية للناخبين لاتخاذ قرار مستنير. التغطية التحريرية المتساوية للمرشحين و الكيانات السياسية، و التي يتطلبها الإطار القانوني، لم يمكن تحقيقها عملياً نظراً لكبر عدد المتنافسين.

كانت وسائل البث الخاصة واقعياً لا تخضع لأي قواعد رسمية تحكم تقديمها للفاعلين السياسيين و حملاتهم الانتخابية. كان بإمكان المتسابقين شراء وقت البث، ولكن في ظل غياب القواعد لم يكن هناك ضمانات لحصولهم على ظروف متساوية. استغلت الكيانات السياسية الرئيسية وبعض المرشحين الأفراد الفرصة للاستفادة من البرامج مدفوعة الأجر، ولكن التمويل كان عاملاً تمييزياً ضد المرشحين الفرديين. ومع ذلك عرضت بعض وسائل الاعلام الخاصة على المتسابقين إمكانية بث دعايات انتخابية قصيرة بدون مقابل.

الشكاوى والطعون

أحكام القانون الخاصة بتسوية المنازعات توفر سبيلين لحماية الحقوق الانتخابية، هما السلطة القضائية وسلطات إدارة الانتخابات. غياب الترسيم الواضح للاختصاصات لكل من المحاكم وإدارة الانتخابات تمت معالجته من خلال قوانين مختلفة أصدرتها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. توجد إجراءات ملائمة للتعامل مع جميع الشكاوى، و على الرغم من كون التوقيت امراً هاماً في العمليات الانتخابية، إلا أن قصر المهل المتاحة لتقديم الشكاوي يثير الشكوك في مدى احترام مبادئ المحاكمة العادلة و مدى ضمان حماية حقوق التصويت بشكل فعال.

كانت الغالبية العظمى من الشكاوى التي قدمت إلى المحاكم متعلقة بترشيح المرشحين. بشكل عام اعطت المحاكم حتى الآن الاهتمام الواجب لهذه الشكاوى والطعون و فصلت فيها بطريقة نزيهة و إن لم تكن منهجية دائماً. الشكاوي الوحيدة المتعلقة بتسجيل الناخبين سجلت في محكمة الكفرة الجزئية، و التي أمرت بالتالي بشطب اسماء حوالي 1008 ناخب من مركزي اقتراع.

التجاوزات في الحملة الانتخابية يتم التعامل معها من قبل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أو من قبل القنوات القضائية العادية اذا كانت تشكل جرائم جنائية. كما يتضمن قانون الانتخابات مجموعة شاملة من التجاوزات الانتخابية و العقوبات المتعلقة وذلك تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية.

حتى الآن تم إبلاغ المكاتب الفرعية للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات رسمياً عن عدد قليل جداً من الانتهاكات و كانت كلها انتهاكات بسيطة متعلقة بإتلاف مواد دعائية. كذلك يبدو انه لا توجد جرائم انتخابية جنائية تحقق فيها المحاكم الجزئية حتى اليوم.

المراقبين المحليين و الدوليين

قامت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بإعتماد نحو 180 مراقباً دولياً من مختلف المنظمات، هذا بصرف النظر عن فريق الاتحاد الأوروبي لتقييم الانتخابات (EU EAT)، و عن 253 مراقب زائر، و نحو 11344 مراقباً من منظمات المجتمع المدني الليبية التي تضم "شبكة شاهد" (خططت نشر 2200 مراقب) و الجمعية الليبية لمراقبة الانتخابات LAEO (خططت لنشر نحو 686 مراقب).

حقوق الإنسان - مشاركة المرأة

في الفترة التي سبقت الانتخابات تم احترام الحريات الاساسية عموماً. كما لم تشب تلك الفترة تهديدات أو تخويف للمرشحين أو الناشطين، باستثناء حالة واحدة (انظر تحت بند الحملة الانتخابية).

صادقت ليبيا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، مع التحفظ أن انضمامها "لا يمكن ان يتعارض مع قوانين الأحوال الشخصية المستمدة من الشريعة الإسلامية". الإعلان الدستوري يضمن المساواة في الحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل.

في حين أن الإطار القانوني عموماً يوفر أساساً سليماً لمشاركة المرأة في العملية الانتخابية، إلا أن عوامل اجتماعية، دينية، اقتصادية، و ثقافية تحد من قدرة المرأة على التسابق كمرشحة على قدم المساواة مع الرجل. عندما لا يكون هناك الزام قانوني فإن تمثيل المرأة يشكل فقط 3 بالمائة من الاجمالي، بينما في وجود الالزام القانوني بمشاركة المرأة فإن تمثيلها يرتفع الى 44 بالمائة من اجمالي المترشحين.

التصويت والفرز

في 7 يوليو، شغلت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ما مجموعه 1453 مركز اقتراع في جميع أنحاء البلاد. اندلعت حوادث موضعية قبل وخلال يوم الانتخابات، وكانت تهدف الى تعطيل الانتخابات، وبالتحديد في منطقة بنغازي، طبرق، اجدابيا، و الكفرة. ومع ذلك فإن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات كانت مصرة على التغلب على التحديات الأمنية وكان رد فعلها سريعاً. في حالة اجدابيا، تعرض مكتب المفوضية الوطنية العليا للانتخابات للهجوم و تم إتلاف اوراق الاقتراع، تمكنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من إعادة طباعة اوراق الاقتراع و وضعها في مكتب المنطقة للتوزيع في يوم الانتخاب.

على الصعيد الوطني كانت هناك 24 محطة انتخابية فقط لم تفتح يوم 7 يوليو، و فتحت بعض المحطات متأخرة و سمح لها بالبقاء مفتوحة الى أن ادلى جميع الناخبين المسجلين بها بأصواتهم. وسمح بإعادة فتح الاقتراع يوم 8 يوليو في خمسة مراكز في مدينة سرت ومركزين في الكفرة.

ذكر الخبراء في فريق الاتحاد الاوروبي لتقييم الانتخابات أن عمليتي التصويت و الفرز قد جرت على نحو هادئ و سلس، و تم الالتزام خلالها بالإجراءات. و قيموا عملية الفرز بأنها "جيدة جداً" و "جيدة".

وفرضت اجراءات امنية كافية لتسليم استمارات النتائج الأصلية إلى مكاتب الدوائر الانتخابية، مع وصاية كاملة للمواد الحساسة في جميع الأوقات. سوف يبقى فريق الاتحاد الاوروبي لمتابعة اعلان النتائج المبدئية للإنتخابات و الشكاوي و طلبات الإستئناف و حتى اعلان النتائج النهائية.